

«الميزانيات»: «نفط الكويت» لم تحقق الطاقة الإنتاجية المستهدفة



اجتماع لجنة الميزانيات مع شركة نفط الكويت (تصوير عبدالله الخلف)

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية شركة نفط الكويت للسنة المالية 2017/2016.

وقال عبدالصمد، في بيان صحافي أمس، «رغم اتخاذ الشركة إجراءات لتسوية عدد كبير من ملاحظاتهما بشكل جزئي فإن هناك ارتفاعاً في عدد الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة لتصل إلى 74 ملاحظة، بعدما كانت في السنة الماضية 59 ملاحظة».

وأضاف أن اللجنة سبق أن أكدت ضرورة إعادة النظر في آلية تأهيل مقاولي العقود النفطية بشكل مستمر، إذ إن غالبية الملاحظات المسجلة تنموج في هذا الجانب، مما يتطلب تحديثها بشكل دوري للتأكد من قدرتهم الفنية وملاءتهم المالية ومدى مواكبتهم للتطورات التكنولوجية المتجددة في الصناعة النفطية.

وذكر أنه وفقاً لتقرير ديوان المحاسبة، لم تحقق الشركة الطاقة الإنتاجية المستهدفة للنفط الخام والمقدرة بـ 2.950.000

لقت عبدالصمد إلى أن هناك ارتفاعاً في عدد الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة على شركة نفط الكويت لتصل إلى 74 ملاحظة، بعدما كانت في السنة الماضية.

الزلزلة: استجواب الكندي من 4 محاور

قال رئيس لجنة الأولويات النائب د. يوسف الزلزلة إن «دورنا كنواب حماية المال العام و رقابة العمل الحكومي وتشريع القوانين التي تصب في الصالح العام، ومن هذا المنطلق فقد وجدنا أن تجاوزات شركة الخطوط الجوية الكويتية المالية والإدارية وصلت إلى وضع مأساوي».

وأضاف الزلزلة في تصريح صحافي: أصبح لزاماً علي وبراً بقسمي أن استجوب وزير المواصلات وزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندي المسؤول سياسياً امام مجلس الأمة عن تجاوزات في «الكويتية» و«كاسكو» وغيرها من الجهات المتداخل عملها مع «الكويتية» مباشرة. وأضاف الزلزلة أنه الكثرة محاور الاستجواب ساختصرها في أربعة محاور فقط وسأقدم الاستجواب في بحر أسبوعين لكثرة المعلومات حول التجاوزات التي لا حدود لها ولا نهاية.

عدم التزام أحد المقاولين أثر على انخفاضها

عبدالصمد

الحمدان يسأل عن «اليدي العليا» وانتماؤها للإرهابيين



حمود الحمدان

الندك الهادي البناء، فما مدى صحة هذا الخبر، وإذا كان الخبر صحيحاً فما الأسس والمعايير التي تم بموجبها إصدار تراخيص المسرحية والشروط التي اشترطتها الوزارة في حال منحهم الترخيص؟ مع تزويدنا بكل المكاتبات حول الموضوع.

جمع التبرعات

وجاء في سؤاله إلى الوزارة الصباح: ما الصفة القانونية لهذه الهيئة؟ وهل لديها ترخيص من الجهات المختصة لجمع التبرعات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فما الجهة التي تراقيها وتشرّف على عملها؟ وإذا كان الأفراد القائمون على هذه الهيئة قد قدموا بطلب رسمي لتأسيسها فيرجى تزويدني بنسخة عن هذا الطلب.

مع تزويدني بنسخة من كل المستندات في حال وجود أي إجراء من وزارة الداخلية، وما إجراءات الوزارة إذا ثبتت مخالفة هذه الهيئة (هيئة اليد العليا) للقرار الوزاري رقم (101) لسنة 1995 بإصدار لائحة تنظيم جمع التبرعات من دون الحصول على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل؟ وهل لدى الهيئة انتماءات لمنظمات إرهابية أو خلايا تنظيمية تعود بالضرر على الأمن والسلم في البلاد؟ وهل هناك قطاع أمني متخصص في متابعة ما يصدر من تغريدات على مواقع التواصل الاجتماعي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما اسم هذه الإدارة؟ وما اسم المسؤول عن هذه الإدارة؟

وفي سؤاله إلى وزير الإعلام ذكر أن «الهيئة تقوم حالياً بالتجهيز لعمل مسرحي مما يعد مخالفة للنظام العام وخروجاً على حدود

وجه النائب حمود الحمدان أسئلة برلمانية لثلاثة وزراء هم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد خالد، ووزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصباح، بشأن ما تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي عن هيئة سميت نفسها «هيئة اليد العليا».

وذكر أن الهيئة «يغلب عليها الطائفية والتحامل على خير الخلق بعد الأنبياء» أمهات المؤمنين والصحاب، الأمر الذي يعد تهديداً لأمن المجتمع، وهذه الهيئة تقوم حالياً بجمع التبرعات من الأفراد والمؤسسات.

وقال الحمدان في سؤال لوزير الداخلية: هل تم رصد هذا العمل؟ ومن الذي خلفه؟

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية

يتشرف مجلس إدارة شركة أسيكو للصناعات (ش.م.ك.) عامة بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 التي ستعقد في تمام الساعة 11:30 صباحاً من يوم الأحد الموافق 29/5/2016 بقصر منتجع إحدى الشركات التابعة لشركة أسيكو للإنتاجات - صنع الإسمتت) الكائن في منطقة الشعبية الصناعية - قطعة 4 - قسيمة 40، للنظر في جدول الأعمال أدناه:

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31

أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه .
ثانياً: سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه .
ثالثاً: مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 والمصادقة عليها.
رابعاً: مناقشة توصية مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بنسبة 15% من القيمة الاسمية لسهم بما يعادل 15 فلس كويتي للسهم الواحد ويبلغ 4,097,328.570 دينار كويتي بعد خصم أسهم الخزينة وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية عن السنة المالية المنتهية في 2015/12/31.
خامساً: مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 5% من رأس المال المدفوع بواقع 5 سهم لكل 100 سهم يبلغ 1,371,445.400. وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ يوم العمل السابق ليوم تعديل سعر السهم. سادساً: اعتماد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة والبالغ 45,000.000 فلسة للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31 .
سابعاً: الموافقة على تعاملات الشركة مع أطراف ذات صلة.
ثامناً: الموافقة على اقتطاع 10% لحساب الاحتياطي القانوني.
تاسعاً: تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً للقانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحة التنفيذية وتعديلاتها.
عاشراً: إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 .
حادي عشر: تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2016 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه .
ثاني عشر: انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة لمدة ثلاث سنوات.

جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية للسنة المالية المنتهية في 2015/12/31

أولاً: الموافقة على زيادة رأس مال الشركة من 27,428,908.400 دينار كويتي إلى 28,800,353.800 دينار كويتي بقيمة 1,371,445.400 دينار كويتي عن طريق توزيع أسهم منحة مجانية وذلك للمساهمين القيديين بسجلات الشركة بتاريخ يوم العمل السابق ليوم تعديل سعر السهم وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف بالكمبيوتر إن وجد.
ثانياً: الموافقة على تعديل نص المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي .
النص قبل التعديل: حدد رأس مال الشركة بمبلغ وقدره 27,428,908.400 دينار كويتي موزعة على 274,289,084 سهم بقيمة اسمية فلس كويتي لكل سهم وجميع الأسهم نقدية.
النص بعد التعديل: حدد رأس مال الشركة بمبلغ 28,800,353.800 دينار كويتي موزعة على 288,003,538 سهم بقيمة اسمية مائة فلس كويتي لكل سهم وجميع الأسهم نقدية.
وثالثاً: الموافقة على تعديل نص المادة (14) من النظام الأساسي .
النص قبل التعديل: يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (7) أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري
النص بعد التعديل : يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (6) أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة (برج أحمد - الدور الخامس) لإستلام الدعوات والتوكيلات وجدول الأعمال .
خلال مواعيد العمل الرسمية من الساعة 8:30 صباحاً حتى الساعة 2:00 ظهراً من الأحد إلى الخميس هاتف 22464565 - 22464585 اعتباراً من يوم الإثنين الموافق 2016/5/16
حتى موعد أقصاه يوم الخميس الموافق 2016/5/26
وذلك لإستلام:
- استمارات توكيل حضور الجمعية العمومية، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل إلى موعد آخر يحدث من قبل إدارة الشركة .

مجلس الإدارة

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٦/٢٠ - قاعة ٥٢ - بالدور الثاني بقصر العدل الساعة التاسعة صباحاً وذلك وتلك المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠١٥/١١٥ ببيع ٢/ المرفوعة من: عائشة عبدالرحمن خلف النصر
ضمم: ١- يعقوب يوسف أحمد حسين
٢- مدير عام المؤسسة العامة لرعاية السكنية

أولاً: أوصاف العقار:

العقار الكائن بمنطقة سولي - قطعة (٤) - قسيمة (٣٧٤) منزل (A39)
• العقار عبارة عن منزل سكن مكون من دورين ونصف دور ثاني ويقع على شارع واحد ومساحة أرضه ٢٥٧٦.٣٠م².
• في نفس الحقة على أساس النمن الذي كان قد رسا به رعا به العنصر.
• إذا أودع المزاد النمن في الجلسة التالية حكم بفسو المزاد ويؤجل البيع مع زيادة العنصر.
• العنصر مضمونها بالبناء كامل ضمن المزة وفي هذه الحالة تعاد المزاد في نفس الجلسة على أساس النمن.
• إذا لم يتم المزاد الأول يبدأ المزمع كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للمزايدة بالزيادة فورا على مته سادساً:
• على أساس النمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بالبناء كامل قيمته، ويلزم المزاد الخلف بما يتخص من ثمن العنصر.
• يتحمل الراعي عليه المزة في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وآتعب الحماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر من البيع في الصحف اليومية.
• ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسؤولية.
• يقترع الراعي عليه المزة أنه عين العقار معانية نافية للجهالة.
• ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجزيرة الرسمية طبقاً للعادة ١٦٦ من قانون المرافعات.
• حكم رسو المزاد قابل للإستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للعادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
• تنس الفقرة الأخيرة من المادة ٣٦ من قانون المرافعات أنه «إذا كان في العقار شيء فيه كمستاجر بقوة القانون ويلزم الراعي عليه المزة بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

ملحوظة هامة:
يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفرديّة المشاركة في المزا على القسام أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص عملاً بأحكام المادة ٣٣ من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٨ المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

الظفيري لاستقبال منح المتقاعد «قروصاً حسنة»

طالب النائب منصور الظفيري اللجان البرلمانية المختصة بالاستعجال في إعداد تقريرها حول اقتراح منح المتقاعدين المسجلين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية قرضاً حسناً بلا فوائد وهو الاقتراح الذي وافقت عليه اللجنة التشريعية البرلمانية أخيراً. وقال الظفيري في تصريح صحافي إن اقتراح منح المتقاعدين قرضاً حسناً ينبغي رفعه إلى مجلس الأمة بصفة الاستعجال تمهيدا للتصويت عليه وإقراره نظراً لأهميته ودوره في مد العون للمتقاعدين الذين قدموا على أنواع البنل والعطاء في خدمة وطنهم، داعياً إلى سداد القرض الحسن بأسس ميسرة على أن يسقط ما تبقى من قرض في حال وفاة المتقاعد. وأوضح الظفيري أن المتقاعدين تتدنّى رواتبهم عند تقاعدهم ما يضاعف مسؤولياتهم ويزيد الضغط النفسي عليهم لأنهم في الغالب لا يستطيعون الصرف على أسرهم والاضطلاع

منصور الظفيري
بدورهم تجاه أبنائهم خصوصاً في ظل الغلاء الفاحش الذي يقى بظلاله على السلع والمواد الغذائية. وذكر الظفيري أن القرض الحسن للمتقاعدين بات حاجة ملحة وضرورة واجبة لا سيما أن الاقتراض من البنوك يكبل المتقاعدين بأرباح عالية القيمة ويثقل كاهلهم ويجعلهم رهن هذه البنوك سنوات طويلة.

سخان طعام شمعي للعزائم الرمضانية



97223184/97223193

حجم يناسب العائلة



فوسكا.. كيوووت



مياه فوسكا مياه معدنية طبيعية مليئة بالصوديوم

0.33L

200ml
صوديوم 1.3

توصيل المنازل : 97223180 - 97223191

هيئة اليد العليا

استفسر النائب حمود الحمدان من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، عما تناقلته وسائل التواصل الاجتماعي عبر «تويتر» مؤخراً، من تغريده لهيئة سمت نفسها «هيئة اليد العليا»، يغلب عليها الطائفية والتداول على خير الخلق بعد الأنبياء (أمهات المؤمنين والصحابة).



3 مطالب نيابية رداً على تعليق النشاط الرياضي:

حل الاتحاد.. محاكمة المحرّضين.. وتحرير الرياضة

النصف: الرياضة ضحية صراعات الأسرة والسياسة

وصف النائب ركان النصف قرار كونغرس الفيفا باستمرار وقف نشاط كرة القدم الكويتية بالأمر المتوقع، رغم جهود الوفد الشعبي الرياضي، مشيراً إلى أن الاخوين أحمد وطلال الفهد عمداً إلى توجيه التصويت ضد بلدهما بسبب مصالحهما ورغبتهما بالانتقام السياسي.

وقال النصف «إن الجميع كان يعول على رفع الإيقاف الكروي لإعادة الروح إلى الرياضة الكويتية، خصوصاً الشباب الذين أصبحوا ضحية صراعات الأسرة الحاكمة والسياسة»، مضيفاً «نبارك للاخوين أحمد وطلال الفهد نجاح مساعيهم باستمرار الوقف الرياضي وتدمير الرياضة الكويتية، وهو وسام على صدرهما لا يقل شرفاً عن أوسمة سابقة حصلت عليها من ضرب الكويت».

وحمل النصف وزير الإعلام وزير الشباب الشيخ سلمان الحمد مسؤولية التأخر في العمل على تنفيذ خطة الإصلاح الرياضي، مشيراً إلى أن هذه الخطة سمعنا بها منذ سنوات، ولم نر أي بوادر منها حتى اليوم. ودعا رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك إلى محاسبة كل من فشل في الملف الرياضي، وتكليف من هو قادر على مواجهة الاخوين الفهد من أجل الكويت والشباب الرياضي وليس من أجل صراعات الأسرة.



• ركان النصف



• فيصل الشايخ



• فيصل الدويسان

طلب بمناقشة القضية في الجلسة المقبلة

من يعتلي المناصب الرياضية بالكويت وبالخارج باسم الكويت. وأضاف الشايخ: «هم من كان يفترض فيهم الدفاع عن بلدهم ولكن لاسف ساهموا في التحريض لاستمرار وقف الرياضة الكويتية من خلال رسائل من اللجنة الأولمبية الكويتية واتحاد كرة القدم يدعون فيه أن هناك تدخلا حكوميا، علماً أن غالبية أعضاء الجمعية العمومية لاتحاد كرة القدم الكويتي اكدو برسالة للاتحاد الدولي خلاف ذلك».

وتطرق إلى «تصويت احمد الفهد باللجنة التنفيذية مع استمرار إيقاف الكويت، والمحضر موثق ومنشور، وكذلك تقرير الاتحاد الاسيوي المعد من قبل اللجنة القانونية التي يرأسها طلال الفهد لاسف، يوصي باستمرار إيقاف الكويت»، مشيراً إلى أنهما «هما من اوقف الرياضة الكويتية باسم الكويت وبسبب مصالحهما ويدعيان

القي التصويت الصادم للجمعية العمومية للاتحاد الدولي لكرة القدم فيفا باستمرار تعليق النشاط الرياضي الكويتي بظلاله على المشهد النيابي وسط ثلاثة مطالب نيابية بحل الاتحاد ومحاكمة المحرّضين وتحرير الرياضة، إضافة إلى طلب لمناقشة القضية في الجلسة المقبلة.

واعتبر مقرر لجنة الشباب والرياضة د. عبدالله الطريجي «أن استمرار الإيقاف الرياضي لم يكن مفاجئاً في ظل وجود من يحرض على بلده في المحافل الدولية، مشيراً إلى أن نتيجة التصويت تؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك، أن أحمد وطلال الفهد نجحوا بامتياز في مهمتهما، لكنه نجاح بطعم الذل والخزي لأنه كان نجاحاً شخصياً على حساب بلدهما». وقال الطريجي: «إن النتيجة الكارثية التي انتهت إليها تصويت كونغرس الفيفا باستمرار الإيقاف الرياضي، فزعج كل كويتي غيور على بلده، ليس فقط لاستمرار الإيقاف الظالم المبني على أسس خاطئة، بل لأن الكويتيين ظنوا - ولو مؤقتاً - أن من يقودون الرياضة حالياً يمكن أن تكون لهم الغيرة نفسها على بلدهم، لكن هذه الشخصيات وقعت في شر أعمالها». وأضاف: أن أحمد الفهد نجح في حشد 85 صوتاً للشيخ سلمان بن ابراهيم في انتخابات الفيفا، وهو رقم كان كافياً لرفع الإيقاف فحين هذه الأصوات؟ مؤكداً أنه كان قادراً على لعب دور أهم لمصلحة بلده في معركة الإيقاف.

حل الاتحاد

من جهته، أكد النائب فيصل الشايخ «أنه لاسف من ساهم في إيقاف الكويت رياضياً زوراً وبهتاناً أحمد وطلال الفهد ومن معهما، وهم لاسف

مؤامرة كبيرة

من جهته، أكد النائب فيصل الكندري ان الكويت تعرضت لمؤامرة كبرى وجريمة قادها من يدعون أنهم أبناءها، مشيراً إلى أن الغدر الذي تعرضت إليه الكويت في التصويت على رفع الإيقاف جاء بمساهمة مباشرة ممن يدعون أنهم يحمون الرياضة ويدعون عنها ويرفعون اسمها.

من ناحية، أكد النائب د. يوسف الزلزلة أن «واقع الحال يلزمنا أن نحاسب الحكومة على تقاعسها في حل ملف الرياضة الذي فشلت الحكومة فيه»، معلناً عن تقديمه مجموعة من النواب بطلب لمناقشة الوضع الرياضي بعد تصويت الفيفا ضد الكويت، ونتمنى من الحكومة أن تاتي إلى الجلسة ولديها الإجابات عن كل الأسئلة.

محاكمة عاجلة

بدوره، جدد النائب فيصل الدويسان المطالبة بتقديم من يعمل ضد مصلحة الرياضة في الكويت إلى المحاكمة، معرباً عن أسفه الشديد لاستمرار إيقاف الرياضة الكويتية بعد التصويت عليها في الاتحاد الدولي لكرة القدم.

واستنكر الدويسان «مساهمة عناصر كويتية نافذة في التأثير على التصويت باستمرار الإيقاف»، قائلاً «إن صح ما تردد عن تصويت الاخوان الفهد ضد مصلحة الكويت، وما صح به الأشقاء العرب بان الاتحاد الكويتي لكرة القدم صوت مع استمرار إيقاف النشاط الرياضي الكويتي، فيجب على الحكومة اتخاذ ما يلزم بحقهما حسب القانون في اسرع وقت».

خلاف ذلك.. والكويت كلها تعلم مواقفها الخزية بحق بلدهما». وأضاف الشايخ: «لذا نطالب الاندية بمحاسبة ممثلهم في الاتحاد، من كان موقفه سلبياً بتقديم استقالته على الموقف المخزي للاتحاد، كما نطالب الجمعية العمومية بحل الاتحاد وانتخاب مجلس ادارة همه رفع اسم الكويت عالياً».

وطالب الحكومة بمحاسبة كل ناد لا يطبق القوانين، حتى إذا وصل إلى حل مجالس الاندية المخالفة وتعيين مجالس مؤقتة لحين الدعوة إلى الانتخابات، مضيفاً «فريد رجالاً يعملون لمصلحة الكويت ورفع راياتها عالياً، وتفكرهم بالمصلحة العامة وليس في مصالحهم الخاصة والمناصب، كما نتمنى طرد كل من عمل ضد بلده، وساعد على وقف الرياضة الكويتية من مناصبهم، ومحاسبتهم وفقاً للقانون، حتى ترجع الرياضة

62 باحثاً ومستشاراً

744 ألفاً سنوياً رواتب القانونيين غير الكويتيين في «البلدية»

محمد المرادس

وقال الكندري ان أعلى راتب يتقاضاه مستشار البلدية هو 3,048 آلاف دينار، فيما اقل راتب يتقاضاه باحث قانوني هو 260 ديناراً، مشيراً إلى ان مؤهلات المستشارين العاملين بالادارة القانونية هي (اليسانس حقوق، ودكتوراه في القانون العام، وبكالوريوس الشريعة والقانون». وأوضح أن آخر من تم تعيينه في الادارة باحث قانوني براتب 760 ديناراً كان في تاريخ يوليو 2015 وهو الشهر ذاته احوال فيه الوزير الكندري قضية خسارة البلدية ما يزيد على 14 مليون دينار في قضاياها إلى النائب العام، لافتاً إلى ان اقدم موظف في الادارة تم تعيينه في ابريل 1982.

في الوقت الذي تعاني فيه وزارة البلدية من تكبد المال العام خسائر طائلة على خلفية القضايا المرفوعة على الوزارة، كشف وزير الدولة لشؤون البلدية وزير المواصلاات عيسى الكندري أن قيمة المبالغ الاجمالية التي يتقاضاها المستشارون والباحثون القانونيون غير الكويتيين في بلدية الكويت تبلغ شهرياً 61.986 ألف دينار كويتي. وأوضح الكندري في رده على سؤال برلماني ان عدد العاملين غير الكويتيين بالادارة القانونية يبلغ 62 موظفاً ويتقاضون نحو 744 ألف دينار سنوياً.

«الميزانيات»:

أمر تغيير في

في «النفط» بـ 12 مليوناً

يوميًا في سنة 2015 بانخفاض قدره 87 ألف برميل يوميًا. وبين أن كثرة الأوامر التغييرية على العقود النفطية تكشف خللاً في التخطيط الفني والمالي التسليم لدى الشركة، وبما على سبيل المثال إصدار أمر تغيير، بما يقارب 12 مليون دينار على أحد مشاريع إنشاء محطة لتعزير الغاز، البالغة تكلفته 207 ملايين دينار، إضافة إلى تعويض وتابع انه ووفق تقرير ديوان المحاسبة، لم تحقق الشركة الطاقة الإنتاجية المستهدفة للخام والمقدرة بـ 2950000 برميل

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد إنه بعد اجتماع اللجنة لمناقشة ميزانية شركة نفط الكويت للسنة المالية 2016/2017، ورغم اتخاذ الشركة إجراءات لتسوية عدد كبير من ملاحظات بشكل جزئي، فإن هناك ارتفاعاً على عدد الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة، لتصل إلى 74 ملاحظة بعدما كانت في السنة الماضية 59 ملاحظة.

الزلزلة: استجواب الكندري من 4 محاور



أكد النائب د. يوسف الزلزلة أن دور النواب حماية المال العام ورقابة العمل الحكومي وتشريع القوانين التي تصب في المصلحة العامة.

وأضاف الزلزلة «من هذا المنطلق فقد وجدنا أن تجاوزات طيران «الكويتية» المالية والادارية قد وصلت إلى وضع مأساوي، ويعد سيل من الأسئلة البرلمانية لفترة ثلاث سنوات متتالية ووصول اجابات غير صحيحة. وبعد ان تجاوز مجلس ادارة «الكويتية» صلاحيات ولم يقم بدوره في تصويب اعوجاج «الكويتية»، أصبح لزاماً علي وبرأ بقسمي ان استجوب وزير المواصلاات المسؤول سياسياً أمام مجلس الأمة، وأوضح «الكثرة محاور الاستجواب، سأختصرها في أربعة محاور فقط، وسأقدم الاستجواب في بحر الاسبوعين المقبلين، شاكرًا بعض النواب الزودوني بمعلومات اضافية.

يخوض دورته التدريبية الأولى لمهارات التفتيش الأمني

العنصر النسائي أكمل «عقد» حرس «المجلس»

حمد الخلف



تصوير حسني هلال

حرس مجلة الأمة النسائي في قاعة عبدالله السالم

في غضون ذلك، ينظم قطاع حرس مجلس الأمة دورته التدريبية الأولى من الموسم التدريبي 2016/2018 بعنوان تأسيسية نظم ومهارات التفتيش الأمني وقواعده الفعالة لعسكريي الحرس النسائي بحرس المجلس والتي تعقد لمدة 5 اسبوع خلال الفترة من 8 مايو 2016 وحتى 9 يونيو 2016. وقال الأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة اللواء خالد الوقيت «إن الإعداد للدورة بدأ منذ فترة، وتأتي في إطار خطة التطوير التي ينتهجها قطاع حرس مجلس الأمة في الاهتمام بمنحسبيه من الضباط وضباط الصف والأفراد ومن الحرس النسائي لتتمية قدراتهم ومهاراتهم الأمنية والإدارية».

بدأ عقد حرس مجلة الأمة مكملاً في قاعة عبدالله السالم خلال الجلسات الماضية، بعدما دخل العنصر النسائي المدرب فعلياً إلى ميدان المجلس، لتتف المرأة جنباً إلى جنب مع أخيها الرجل لتطبيق هيبه القانون والحفاظ على الهدوء والانضباط داخل القاعة وبقية مرافق المجلس. وتأتي خطوة دخول العنصر النسائي ضمن حرس مجلة الأمة، والتي وجه إليها رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خطوة في طريق تطبيق الدستور مادة 29، التي تنص على أن الناس سواسية في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون، واستكمالاً لجهود إعطاء المرأة كل حقوقها السياسية والاجتماعية. وكان الغانم قد أكد في وقت سابق على أن وجود الحرس النسائي للمجلس أصبح ضرورة واستحقاقاً نظراً للحاجة إلى وجود عناصر نسائية محترفة يمكنها التعامل مع أي إجراء أمني أو عمليات التفتيش خاصة مع النساء. من جهتهم، أشاد مراقبون بهذه الخطوة واعتبروا أن وجود العنصر النسائي ضمن حرس مجلة الأمة يتماشى مع المتطلبات الأمنية ويأتي لمواكبة التطورات في المنظومات الأمنية.

مركز الجلدية والعناية بالبشرة يرحب بزيارة



الدكتور/ أحمد الدنف
استشاري جراحة التجميل
دكتورة جراحة التجميل (فرنسا)

متخصص في:

- رفع وتصغير وتكبير الصدر
- شد البطن والزند والأرداف
- شفط وحقن الدهون والفيلرز والبيوتوكس
- تجميل الأنف والشفة والأذن
- تجميل عظام الوجه والفكين

للحجز والاستفسار، 96621102

الزيارة من 14 مايو إلى 26 مايو 2016